دور الاستشراف في عملية تنسيق مخرجات الجامعة الجزائرية نحو سوق العمل.

The role of foresight in the process of coordinating the outputs of the Algerian University in the labor market.

الدكتور: بلعسل محمد(*)

تاريخ الارسال تاريخ القبول

مخلص:

تتناول هذه الدراسة موضوع دور الاستشراف في تنسيق مخرجات الجامعة الجزائرية بسوق العمل، حيث يرتبط نجاح فعل التنمية الوطنية في الجزائر بمتغيّرات كثيرة، نجد من أهمها ربط الاستشراف بالجامعة وسوق العمل، حيث بالنّظر لمشكلة غياب تنسيق بين الجامعة وسوق العمل في الجزائر يتّضح بأنّها تتعلّق بغياب إعداد دراسة مستقبليّة لها. فعلاقة هذه المشكلة بالاستشراف مهمّة ومصيرية خصوصا لفئة الشباب الجزائري المتخرّج من المؤسّسات الجامعية. تسعى هذه الدراسة لتفسير الدور الذي يؤدّيه الاستشراف في عملية التنمية المجتمعية وذلك من خلال تفعيل سوق العمل لاستغلال مخرجات الجامعة الجزائرية بما يتماشى مع التطورات العالمية. توصّلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها أن سبب

Abstract:

This study investigates the role of propspects in coordinating the outputs of the Algerian university in labor market. Succeeding the act of national development in Algeria is linked to many variables. One of the most important variables is linking projection to the university and to labor market. Considering the problem of lack of coordination between the university and labor market in Algeria, we can identify its relationship to the lack of preparing a future study for it. This problem relationship to prospecting is important and crucial, especially for Algerian youth graduated from university. This study tends to explain the prospects role in social development by activating labor market to benefit of the Algerian

(*)–أستاذ محاضر أ بجامعة محمد بوضياف – المسيلة، البريد الالكتروني: mohammed.belasal@univ-msila.dz

غياب تنسيق بين مخرجات الجامعة و سوق العمل الجزائري يكمن في قلة الأخذ بالاستشراف في صناعة القرارات السياسية و الاقتصادية و نقص العمل به ميدانيا.

كلمات مفتاحية: الاستشراف، تنسيق، مخرجات الجامعة، سوق العمل، الجزائر.

university outputs in line with global developments. Several conclusions can be made, but the most prominent is that the reason for the lack of coordination between university outputs and Algerian labor market lies in the lack of introduction of prospects in political and economic decision-making process and the lack of real-time work.

Key words: prospects, coordination, university outputs, labor market, Algeria.

مقدمة:

يرتبط نجاح فعل التنمية الوطنية في الجزائر بمتغيرات كثيرة، نجد من أهمها تفعيل عملية تنسيق مخرجات الجامعة الجزائرية بسوق العمل (المتمثل في منظمات القطاع العام والقطاع الخاص) الحاضن للمشاريع البحثية والأفكار التنموية. هذه الرؤية التي تحدث عنها الخطاب السياسي الرسمي وغير الرسمي في مناسبات كثيرة لا تزال تثير النقاش سواء في السابق (مراحل الحكم السياسي السابق) أو حاليا عهد الجزائر الجديدة، حيث بالنظر لجوهر هذه المشكلة السياسية والاقتصادية العويصة يلاحظ المرء بأنها تتعلق بغياب إعداد دراسة مستقبلية لها. فعلاقة هذه المشكلة بالاستشراف مهمة ومصيرية خصوصا لفئة الشباب الجزائري المتخرج من المؤسسات الجامعية، وعلى هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية: **فيما يكمن دور الاستشراف في عملية تنسيق مخرجات الجامعة بسوق العمل في الجزائر؟ وما مدى نجاح هذا الدور في حل هذه الظاهرة المتعدّدة الأبعاد والعميقة الأثر؟**

الفرضيات الممكن وضعها لتحدد الإجابة عن الإشكالية المطروحة تتمثل في الآتي:

- كلما ما تم الاعتماد على الاستشراف في عملية تنسيق مخرجات الجامعة الجزائرية بسوق العمل كلما ذلك حقق التنمية المجتمعية وطور الدولة الجزائرية نحو الأفضل.
- ربما تغييب الاستشراف في عملية التنسيق بين مخرجات الجامعة وسوق العمل الجزائري يؤدي إلى الفساد ويضعف نسق الدولة ومكوناتها داخليا وخارجيا.

من خلال ما سبق ذكره سوف يتم الإجابة عن الإشكالية المطروحة بطريقة تحليلية نقدية، كما يتضح لنا أن الهدف العلمي والموضوعي من هذا البحث هو محاولة تحليل ومناقشة الدور الذي يؤديه الاستشراف في عملية تنسيق مخرجات الجامعة الجزائرية بسوق العمل. كما نحاول إثبات صحة أو خطأ الفرضيات السابقة، وذلك بما هو متاح لنا من معلومات ومراجع في هذا المجال.

لاشك أن الفترة الحالية تفرض علينا التمعن في كشف الاختلالات الحاصلة ومحاولة تجنبها في المستقبل، لذلك تسعى هذه الدراسة لتوضيح أين تكمن هذه الاختلالات، وتفسير الدور الذي يؤديه الاستشراف في عملية التنمية المجتمعية وذلك من خلال تفعيل سوق العمل لاستغلال مخرجات الجامعة الجزائرية[1] بما يتماشى مع التطورات العالمية. فالكثير من الدول عرفت مؤسساتها ومجتمعاتها تطورا في شتى المجالات لأنها في الغالب راعت في صناعة قراراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الاستشراف كوسيلة لا غنى عنها في التقدم والإنتاج والبناء وليس القرارات العشوائية والظرفية العقيمة.

---

(1) – تضم الشبكة الجامعية الجزائرية مئة و ستة 106 مؤسسة للتعليم العالي، موزعة على 48 ولاية عبر التراب الوطني . وتضم خمسون 50 جامعة، ثلاثة عشرة 13 مركزا جامعيا، عشرون 20 مدرسة وطنية عليا وعشرة مدارس عليا، إحدى عشرة 11 مدارس عليا للأساتذة، وملحقتين 02 جامعيتين. أنظر:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. تاريخ الاطلاع: 10-10-2020. https://www.mesrs.dz/universites

1. الاستشراف دلالاته وعلاقته بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

للاستشراف دلالات ومعاني عديدة لدى المختصّين وعلماء السياسة والاقتصاد والإدارة، وهذه الدلالات ترتبط بما سوف يكون في مستقبل الظواهر المحيطة بالإنسان وبيئته، ولذلك يركز هذا المحور على هذه الدلالات ويبين الإطار المفاهيمي للاستشراف، وعلاقته بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

1.2: الاستشراف و أهميته اللازمة للتطوير: المتفحّص للدراسات و الأبحاث العلمية التي اهتمت بموضوع الاستشراف يجدها لا تعد و لا تحصى و بشتى اللغات العالمية، و ذلك لما للاستشراف من أهمية في تقدم المجتمعات و تطورها، فقد كان "ظهور اهتمام جاد في العالم و خاصة في الولايات المتحدة لتأسيس عدد من المعاهد والمراكز البحثية لدراسة المستقبل، على نسق مؤسسات راند، ومعهد هدسن، ومعهد ستانفورد للبحث، ومعهد المستقبل، فأنشئ معهد فيينا في النمسا وجمعية مستقبل العالم في واشنطن العاصمة عام 1966 التي أصدرت في فبراير عام 1967 دورية هامة مازالت تصدر حتى الآن. وهذه الجمعية مسؤولة إلى حد كبير عن ظهور المشاركة الشخصية في حركة المستقبليات في أمريكا الشمالية، فتحت رعايتها تم عقد المؤتمر العالمي الأول للمستقبل في "تورنتو" بكندا في يوليو عام 1980 والذي حضره أكثر من ستة آلاف عالم"[2].

يقصد بالاستشراف "مجموعة الدراسات والبحوث التي تكشف عن مشكلات محتملة في المستقبل، وتتنبأ بالأولويات التي يمكن أن تحدّدها بوصفها حلولا لمواجهة

(2)- سليمان الكعبي، " كيف نشأ مفهوم الاستشراف و كيف تطور؟"، 01-11-2019، تاريخ الاطلاع: 14-12-2020 نقلا عن موقع:https://ummah-futures.net

هذه المشكلات"[3]. فالاستشراف وفق هذا التعريف مرتبط بالمستقبل، وحل المشاكل التي قد تقع مستقبلا، فهو يُبنى على الحاضر ويتجاوزه في دراساته وفرضياته. لذلك نجد الاستشراف يهتم بالقضايا المستقبلية التي تهم مؤسسات الدولة ومواردها البشرية والمادية ومحاولة الحفاظ على كيان الدولة من الدمار والانهيار.

كما نجد من بين التعاريف التي أعطيت لاستشراف المستقبل على أنه "علم جديد يحاول وضع احتمالات محتملة الحدوث، كما يهتم بدراسة المتغيرات التي تؤدى إلى حدوث هذه الاحتمالات وتحقيقها، فعلم المستقبل يهدف إلى رسم صور تقريبية محتملة للمستقبل بقدر المستطاع"[4]، وذلك بغرض الانتقال من حالة لحالة أخرى مغايرة عن حاضرها. ليس الهدف من استشراف المستقبل تكرار الحاضر أو إعادة الماضي كما هو، وإنما محاولة خلق أوضاع جديدة بالإمكانيات المتوفرة ووفق الأبحاث التي تجرى في مجال القطاع المراد تطويره و تغييره، ومثال ذلك أن فيروس كورونا (كوفيد19) المنتشر حاليا في العالم تسعى المخابر الصحية العالمية اليوم لإيجاد اللقاحات له، وتقديم السياسات المستقبلية لاجتناب مثل هذا الفيروس المستجد، والملاحظ في ظاهرة انتشار هذا الفيروس القاتل أن العلماء يرسمون سيناريوهات عديدة للتقليل من انتشاره في المستقبل، ويعطون كل الاحتمالات الواردة مستقبلا في حال عدم إتباع البشرية لنصائح الأطباء وإرشادات المختصين في الطب وعلم الفيروسات.

ووفق هذا السّياق نجد أن استشراف المستقبل عملية ليست بسيطة، ومتاحة للجميع، وإنّما هي عملية تحتاج إلى التحضير الدائم والانتباه والتحوّط والتغيير وعدم الركون إلى السائد واختراق المناخات القائمة وإيجاد أجواء تساعد على التغيير وتدعو إلى التغيير، والحفز باتجاهاته، ومن ثم فإن المستشرف وهو الشخص أو الأفراد والجماعات والمؤسسات والسلوكيات والثقافات التي تقوم بهذا الدور وتمارس هذه

---

(3)- محمد بن عبدالرحمن آلائيوال مدني، "مفهوم الاستشراف(علم المستقبل)، 10 يوليو 2017، تاريخ الاطلاع: 12-09-2020، نقلا عن موقع: https://allaiwalmadani.wordpress.com

(4)-نفس المرجع الآنف الذكر.

المهمة في المجتمعات يقوم بعمل شاق، وغالباً ما يكون هؤلاء المستشرفون عرضة للأذى والنبذ والكراهية والتبرّم من قبل عامة المجتمع والدوائر النافذة فيه، ما لم يكن الاستشراف متغلغلاً في مفاصل تلك الدوائر، وهذا لا يتمّ إلا في مجتمعات قد قطعت أشواطاً طويلة في الوعي[5].

وبالنظر للتطورات الحاصلة في العالم في شتى المجالات، خاصة العلمية والتكنولوجية و الاقتصادية منها نجد أن الاستشراف ينال حيزا واسعا من الاهتمام لما له من خصائص التنبؤ بالمستقبل و مآلاته المحتملة سواء بالسلب أو الإيجاب، ففي الوقت الحاضر "نجد أعظم التطورات في العلم، تتحقق بتسخير الطبيعة حتى أصغر الأبعاد الممكنة، و لذلك فلا غرابة في أن الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا والعلوم الأخرى بدأت تحيل الأحلام العجيبة التنبؤية لقصص الخيال العلمي إلى حقائق، من خلال النفاذ إلى أدق أبعاد المادة التي لا تستطيع عين الإنسان رؤيتها"[6].

ما يهمنا في مجال استشراف المستقبل هو حل مشاكل المجتمع والأفراد والمؤسسات والسلوكيات و غير ذلك في الفترة القادمة القريبة أو البعيدة بطرق علمية وممنهجة ومدروسة، فالدراسات المستقبلية في عصر العولمة من المنظور الايجابي تعمل على تقديم "إضافة قيمة إلى عملية صنع القرار السياسي، من خلال تنظيم تفكير تخيلي في تدخلات المجموعات الكبيرة مثلا، والمساعدة في خلق الطاقة للتغيير و الإحساس بأن هناك حاجة ملحة، و يستطيع المستقبليون مساعدة صانعي السياسة في خلق سيناريوهات أو تخيلات لمستقبل أفضل أو ممكن مع أصحاب

(5)- "قراءة المستقبل لإدارة المستقبل"، دت ن، تاريخ الاطلاع: 23-11-2020، نقلا عن موقع: http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/226.htm

(6) ك.اريك دريكسلر و آخرون، استشراف المستقبل ثورة التكنولوجيا النانوية. ترجمة: رؤوف وصفى، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016، ص07.

المصالح و المواطنين، وسيخلقون من خلال هذه العملية طموحات تشجع الناس على التحرك" [7].

وخلاصة القول أنّ الاستشراف بالمعنى السالف الذكر يُعدّ حتمية لهدف التغيير السّياسي والاقتصادي والاجتماعي والسلوكي، فبدونه تصبح الدول والمؤسّسات والأفراد تسير وفق منطق العشوائية والضبابية والارتجالية، والمستقبل بهذه الطريقة لا يحقّق التطوّر المنشود. لذلك نلاحظ أنّ صناعة السياسات العامّة والخاصّة في جميع المجالات إذا لم تُدعّم بالاستشراف في بداياتها سوف يكون مآلها الفشل والضّياع. وبالتالي الطموحات المجتمعية يصعب تحقيقها، وينتج عن هذه الحالة غياب ثقة الأفراد في مؤسّسات بلدهم، ويتّجه مسار الحكم إلى الفساد الذي يهدم الاقتصاد الوطني ويصرف موارد الدولة في المشاريع غير المنتجة للثروة ولا يستغلها في عملية البناء والتطوّر.

2.2: الاستشراف و علاقته بالتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية: من الواضح أن استشراف المستقبل يؤدي إلى "توضيح الرؤية أمام الإدارة للواقع ومشكلاته والآمال المرجوة، والعمل على تحريك هذا الواقع وتطويره نحو الأفضل، وإيجاد حلول مبتكرة للمشكلات المختلفة" [8]. فهذه الرؤية تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، والمقصود بها في هذا السّياق أن الإدارة تستشرف سبل القضاء والتقليل من جل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المعيقة للتنمية الوطنية. ومثال ذلك مشكلة البطالة ومشكلة التشغيل ومشكلة الصحة والسكن والتعليم وغير ذلك.

لا شك أنّ علاقة الاستشراف بالتغيرات الاقتصادية علاقة تأسيس لواقع اقتصادي مغاير للوضع الحالي، حيث بالنظر لحالة الجزائر كمثال نجد بأنها دولة ريعية، تعتمد على الريع في تنمية الاقتصاد الوطني وتجسيد المشاريع التنموية، ولكن

---

(7)- سينثياج واغنر، **الاستشراف و الابتكار و الإستراتيجية نحو مستقبل أكثر حكمة**، ترجمة: صباح صديق الدملوجي، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009، ص382.

(8) – عمر احمد همشري، **إدارة المعرفة الطريق إلى التميّز و الريادة.** عمّان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2012، ص299.

يدخل الاستشراف في هذه الحالة لدراسة مرحلة ما بعد النفط والتفكير في مرحلة الاعتماد على الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية، أي "يجرنا الحديث عن هذه الفترة لا محالة إلى اليقين بأنّه لا بديل للجزائر إلاّ البحث عن البدائل، وتنمية مصادر طاقتها، وذلك بتسليط الضوء على ما أدّى إليه الاعتماد المفرط على مداخيل النفط الذي ساهم بشكل مباشر في مسخ التنمية، وحث أصحاب القرار على البحث في تنمية مصادر الطاقة البديلة، وتنمية الصّادرات خارج قطاع المحروقات، من أجل التحوّل نحو الاقتصاد الإنتاجي"[9].

كما يرتبط الاستشراف بالتغيرات الاجتماعية، لكونه هام في صناعة مستقبل الجزائر من جانبها الاجتماعي ولمساهمته الفعّالة في الاهتمام بالأفراد وتنمية المجتمع، إذ نجد أنّ "الجزائر بذلت جهودا كبيرة في إصلاح نظامها التعليمي، إلاّ أنّ السّياسة التعليمية المنتهجة ركّزت على التوسّع الكمّي للتعليم على حساب النوعية"[10]. وعليه يكمن دور الاستشراف في هذا المجال في كيفية "نشر الوعي حول أهمية التعليم، وأهمية توافر قوى عاملة ماهرة ومدربة، و ذلك من خلال أجهزة الإعلام، وعقد ندوات في المدارس والثانويات والجامعات حول هذا الموضوع" [11].

نستخلص مما سبق أنّ الاستشراف يعد وسيلة لتشكيل المستقبل الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، ودون الاعتماد عليه تحدث اختلالات ومشاكل كثيرة يصعب التحكم فيها و في نتائجها، ولذلك يجب على السلطة السياسية الوطنية أن تؤمن بأن

---

(9) – شهرزاد زغيب و حكيمة حليمي، "الاقتصاد الجزائري ما بعد النفط: خيارات المستقبل"، في: أمال قاسيمي وآخرون، **الجزائر إشكاليات الواقع و رؤى المستقبل**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي(64)،2013، ص402.

(10) – حسين بن العارية، "**دور التعليم في النمو الاقتصادي مع الإشارة إلى حالة الجزائر**"، في: أمال قاسيمي وآخرون، نفس المرجع الآنف الذكر، ص 52.

(11) – نفس المرجع الآنف الذكر ، ص53.

الاستشراف هو عقل مستقبل التنمية وأنه "أسلوب منهجي وتشاركي لتطوير استراتيجيات وسياسات فعَّالة من أجل المستقبل واتِّخاذ القرارات ووضعها موضع التنفيذ من خلال محاولات منهجية للنظر في مستقبل العلوم والتكنولوجيا والمجتمع والاقتصاد وتفاعلاتها، في سبيل تعزيز المنفعة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية".[12]

ثانيا: واقع دور الاستشراف في التنسيق بين مخرجات الجامعة و سوق العمل في الجزائر.

تعد ظاهرة التنسيق بين مخرجات الجامعة و سوق العمل في الجزائر من أهم الظواهر التي لها علاقة بمستقبل الشباب وآليات استثماره بما يخدم الدولة والمجتمع الجزائريين، وينمي الاقتصاد الوطني ويستغل مهارات و كفاءات الموارد البشرية المتعلّمة والمتخرّجة من الجامعات و المعاهد الوطنية، فالشاب المتخرّج من الجامعة " في حاجة ملحّة إلى أن يكون مقبولا في ضمن القوى العاملة، بحيث يجد مكانه في مؤسّسة من المؤسسات الحكومية أو الخاصة، و هذا لا يمكن أن يتحقّق له إلاّ أن يكون قد تأهّل علميا و عمليا في التعليم بما يخدم سوق العمل و متطلباته الواقعية، فالحاجة – كما هو ملاحظ – متبادلة بين سوق العمل و التعليم، بما يحقق تأهيل الشباب للانخراط المباشر في ميادين العمل المختلفة، و المشاركة في عجلة التنمية الشاملة في المجتمع" [13].

لكن المتمعن في ظاهرة التنسيق بين مخرجات الجامعة و سوق العمل في الجزائر يجد أن عملية التنسيق غائبة ويرجع سبب ذلك إلى غياب الاستشراف وقلّة الاعتماد عليه فعليا في إيجاد الحل المناسب لها، حيث تفتقد السلطة السياسية إلى امتلاك

---

(12) – صالح الحموري و رولا المعايطة، "استشراف المستقبل و صناعته"، 05-08-2019، تاريخ الاطلاع: 22-06-2020، نقلا عن موقع: https://edara.com/Article/Details//5813

(13) – ليلى كامل النهنساوى، "رؤية أرباب العمل لمخرجات التعليم الجامعي و سوق العمل دراسة على عينة من أرباب الأعمال بالحضر"، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، العدد 78، العدد3، ابريل 2018، ص 14.

"الوعي بالمستقبل و استشراف آفاقه، وفهم تحدياته، التي تعد من المقومات الرئيسية في نجاح المجتمع بشكل عام، والمؤسسات بشكل خاص، فلا يمكن استدامة النجاح من دون امتلاك رؤية واضحة لمعالم المستقبل وبخاصة في وقتنا الحالي"[14] الذي "لم يعد السؤال من يتحكّم بالوسائل المادية، من أراض وموارد طبيعية وحتى رؤوس الأموال، بل من يتحكّم بالوسائل اللاّمادية، تكنولوجيا متطوّرة وإعلام وبحث علمي و معلومات[15].

تعد مشكلة غياب التنسيق بين مخرجات الجامعة وسوق العمل من أهم المشكلات التي تعيق عملية التنمية الوطنية في الجزائر، فهذه الظاهرة تهدّد البناء الاقتصادي وتهدّم الإصلاح المطبّق من طرف الحكومات الجزائرية المتتالية. فكما هو معلوم أن خريجو الجامعات من باحثين وطلبة هم أساس تقدّم المجتمع وهي طبقة النخبة التي حين تخرجها من المؤسسات التعليمية من المفروض هي من تملك دواليب الحكم وتشرف على التسيير المحلي والوطني والدولي. فالشباب الجامعي والجيل الراشد المتعلّم يحمل من الأفكار والمعرفة الجديدة ما لم يحمله الجيل القديم، خاصة مع تطور الوسائل الحديثة والتكنولوجية المذهلة. ولكن بالنظر إلى الواقع الجزائري نجد بأن أكبر فئة مهمّشة هي فئة الجامعيين وخريجو الجامعات الجزائرية، حيث بعد أن يحصلوا على الشهادات الجامعية تنغلق عليهم أبواب العمل، وتمارس السلوكات البيروقراطية الحكومية عليهم كل أنواع القهر والظلم والتغريب.

ولكون البحث العلمي يحتل مكانة كبيرة في عصرنا هذا نجد أن الجزائر تسخر ميزانيات ضخمة لقطاعات التربية والتعليم العالي والتكوين المهني، وتعمل على بناء الكثير من الهياكل البيداغوجية وتزيد دائما مبالغ لميزانية التسيير في القطاعات

---

(14) – صالح الحموري و رولا المعايطة، مرجع سابق.

(15) – علي الخضر، "القطاع العام من منظور الليبرالية الاقتصادية"، صحيفة اقتصاد، دمشق،2002، ص11.

المذكورة. غير أنه بمجرد أن يتخرجوا ويصبحوا في مرحلة العطاء تستغني عليهم ويكون مآلهم الشارع. إنّ هذا يعد من المشاريع الفاشلة في الجزائر، وعواقبه تكون وخيمة على المدى البعيد والمتوسط على استقرار البلاد وتطور المجتمع، وعلى الأساس يمكن القول إن الخلل يكمن في غياب نظرة مستقبلية لدى صانعي القرارات في كيفية توظيف مخرجات الجامعة مع متطلبات سوق العمل بمنظماته المختلفة، فالشعور بعدم الولاء للوطن وغياب الثقة لدى الجامعيين اتجاه مؤسسات بلادهم وغلق المرافق العامة ينبع في كثير من الأحيان من غياب هذا التنسيق وغياب هذه الرؤية لدى صانعي القرارات. وعلى هذا الاساس يمكن القول أن العلم في الجزائر "يفتقر إلى اقتران الأقوال بالأعمال"[16] من ناحية ومن ناحية أخرى تفتقد الجزائر الى نظام استشراف ايجابي يجعلها تتحسّس المستقبل، وتهتم بمخرجات الجامعة بما يخدم الدولة و المجتمع نحو الرقي والرفاهية.

وحسب الخبير الاقتصادي الدكتور "محمد حميدوش" أن الخلل الموجود في نسبة تشغيل الشباب الجامعي يرجع إلى المشاكل الموجودة في تركيبة سوق العمل والتي تتطلب – حسبه- إعادة النظر في سياسات التكوين بهدف تأهيل اليد العاملة، وحسب الخبير فإنّ الجامعي الجزائري يفتقر إلى التكوين الجيد الذي يمكنه من اقتحام سوق العمل، لأن المسألة مسألة كفاءات وهذا هو المشكل المطروح في الجزائر بالنسبة لخريجي المعاهد والجامعات لكونهم يحصلون على الشهادات دون كفاءة مهنية تمكنهم من الحصول على فرص عمل دون صعوبات، داعيا الى إعادة رسكلة الإطارات المتخرجة حديثا من المعاهد والجامعات لأن الشهادة غير كافية للحصول على العمل. كما دعا الى إعادة النظر كليا في سياسة التكوين لأن سوق العمل في

(16) – عمار بوحوش، "مسألة توظيف العلم لخدمة الانسان العربي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد02، 1988، ص82-97.

الجزائر في أمس الحاجة إلى اليد العاملة المحترفة والمهنية وهذا لن يتجسد إلا بتعزيز منظومة المدارس العليا في شتى التخصّصات[17].

لقد كان من المفروض أن تهدف برامج التعليم العالي الى تلبية احتياجات القطاع العام والقطاع الخاص بحيث توفر الجامعات الاطارات الكفؤة والمتخصصة في مختلف المجالات العلمية الى كل مؤسسات الدولة وتفسح لهم المجالات لتقديم الخدمات الى المواطنين في كل تخصص علمي غير أنه يلاحظ هنا أن الجامعات تقوم بتخريج الاطارات بدون معرفة الاحتياجات الحقيقية والتخصصات الدقيقة. وعندما يتوجه المتخرجون الى سوق العمل لا يجدون من هو في حاجة لتخصّصهم، وتحصيلهم العلمي لا فائدة تجدي منه [18] .

ثالثا: حتمية الاستشراف في التنسيق بين مخرجات الجامعة الجزائرية وسوق العمل: الطريق الآمن والسليم لاجتناب عقبات المستقبل.

بالنظر للتحوّلات العالمية القائمة نجد أنّ دور الاستشراف في مجال التنسيق بين الجامعة وسوق العمل في الجزائر لا يمكن الاستغناء عليه أو التفريط فيه، لأنه يعتبر المفتاح "لخارطة العمل التي تضعها الحكومة، وهو تقنية لحل الأزمة الاقتصادية بالجزائر، والتطلع لمستقبل الجزائر في آفاق 2030 و2035، مستقبل يبشر بإمكانية الارتقاء إلى مستوى الدول الناشئة، ومن أهم تلك الحلول التكفل بالطبقات الهشة، التكفل بالمعلومة الإحصائية، والتكفل بالقطاعات الاقتصادية

(17) – نسرين محفوف، "خبراء يدعون الى إعادة تكييف التخصّصات مع ما يتطلبه سوق العمل: 300ألف بطال يتخرج سنويا من الجامعات"، 21 يوليو 2018، تاريخ الاطلاع: 23-11-2019، نقلا عن موقع: https://www.eldjazaironline.net/Accueil

(18) – عمار بوحوش، "الشراكة بين القطاع العام و مؤسسات القطاع الخاص في التنمية الوطنية بين التنافس و التكامل"، 14 يوليو 2020، تاريخ الاطلاع: 25-10-2020. نقلا عن :
https://www.ammarbouhouche.com

على غرار السياحة، الفلاحة والصناعة، فضلا عن الطاقات المتجددة، خصوصا أن أرقام الميزانية مطمئنة للدفع بعجلة التنمية"[19].

نلاحظ في الواقع أن مشكلتنا في الجزائر أننا "نفتقر بالدرجة الأولى إلى العلماء المنظرين الذين يتحملون مسؤولية الرؤية العلمية وتوضيح مناهج العلم وطرق التفكير التي تقود الإنسان إلى الآفاق الجديدة التي يطمح لبلوغها، لأن العلم العملي وليد النظريات التي تثمر وتنتج الاختراعات وتحسين مستوى معيشة الإنسان"[20]. وعلى هذا الاساس، يمكن القول إن الافاق الجديدة بالنسبة لمخرجات الجامعة يكمن في حتمية الاهتمام بالدراسات الاستشرافية في قطاع الشغل وتوفير كل السبل للقضاء على مشاكل كثيرة منها هجرة الكفاءات نحو الخارج.

وبملاحظة ما يجري في الواقع يمكن القول أنه "لا يوجد بديل عن تعديل ممارسات المؤسسة وادارتها و ذلك لتطوير الانجاز المستقبلي ومثل هذا النموذج للقيام بنشاطات المؤسسة هو الاساس في تشكيل ما يسمى الادارة بالإدراك بحيث ان تكون نظرة الادارة شاملة بحيث تتمكن من رؤية الصورة السابقة التي حددت معالم المؤسسة في السوق والصورة الحالية وما يمكن ان تكون عوامل تؤثر في تكوين صورتها المستقبلية فما كان مناسبا في الامس قد لا يكون مناسبا اليوم أو غدا"[21].

وبالنظر للدور الذي يؤديه الاستشراف في حل قضايا مخرجات الجامعة الجزائرية فإن "الجامعة في العصر الحالي أصبحت تتمتع بجميع السلطات العلمية من أجل دعم الابتكار لاسيما في الدول التي تعرف تقدّما في مجال تكنولوجيات الاتصال، والتي تسمح بتسريع التعاملات الاقتصادية. فالجامعات بإمكانها أن تساهم

---

(19) – نور الهدى بوطيبة، "مبادرة صناعة الغد. .قاطرة افكار الاستشراف في الجزائر"، 02-02-2020، تاريخ الاطلاع: 06-07-2020، نقلا عن موقع: .../https://el-massa.com/dz/news

(20) – بوحوش، **"مسألة توظيف العلم لخدمة الانسان العربي" مرجع سابق.**

(21) – موسى قاسم القريوتي و علي خضر مبارك، **اساسيات الادارة الحديثة**. ط02، عمان: دار تسنيم للنشر والتوزيع، 2004، ص187.

في اعادة تصميم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في الأسواق التقليدية والافتراضية"[22].

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة يمكن القول إن الجزائر دولة غنية وتملك موارد في جميع الميادين ولا تزال محل أطماع القوى الأجنبية سواء قديما أو حديثا. فالدول الغربية القوية حاليا لا تتعامل مع الجزائر سوى لامتلاكها ثروات ضخمة ومؤهلات لو استغلت أحسن استغلال لأصبحت من أقوى دول العالم في عصر العولمة، ورغم وجود كافة هذه النقائص والاختلالات والعيوب فإنه يتطلب من السلطة السياسية توفرها على وعي فكري مُميّز ورؤية مستقبلية تؤدي إلى تحصين البيت الداخلي بوسائل العصر الحالي يكون الشباب فيها خاصة الطلبة وخريجي الجامعات والباحثين والمفكرين والمهندسين والرجال أصحاب الخبرة والاختصاص هم قاعدة حاضرها وصرح مستقبلها.

من المعروف أن أي بلد في العالم لا تخلوا بيئته من وجود مشاكل كالبطالة وغيرها، ولكن الحكومات الرشيدة هي التي تعرف كيف تستثمر الموارد البشرية التي تملكها في بناء سياساتها الاقتصادية بعقلانية ورشد، ودون شك أن الجزائر حتى تحقق ذلك يتطلب منها أخذ العبرة من بعض الدول الأجنبية مثل دول النمور الآسيوية ودول تشهد قفزة تنموية متطورة كتركيا وإيران وغيرها.

وحتى يتم التقليل من مشكلة البطالة في الجزائر يجب خلق إصلاح عام وشامل ومؤسس علميا ومنهجيا من طرف المختصين والخبراء والعلماء، وليس من سياسات

---

(22) – وليد بيبي، "خريجو الجامعات الجزائرية(عمال المعرفة) بين وهم العمل و هاجس البطالة الذكية"، **مجلة الانسان و المجال** (الصادرة عن معهد العلوم الإنسانية و الاجتماعية المركز الجامعي نور البشير بالبيض)، الجزائر. عدد خاص، 03 أفريل 2016، ص63.

ارتجالية ظرفية ترقيعية، ولكي يتم ذلك يتطلب وجود مناخ سياسي ملائم، يحفز على العمل، ويهتم باليد العاملة الوطنية المتخرجة من مؤسساتنا الجامعية، وذلك كله يتم بالاعتماد على الاستشراف الذي يرسم السياسات الرشيدة والاستراتيجيات الممنهجة و المدروسة خصوصا لمخرجات الجامعة الجزائرية. أي أن الدولة ينبغي أن تقوم على مؤسسات سياسية حرة وديمقراطية ويسيرها جيل الشباب المتعلم والمثقف والواعي. كما ينبغي توفر مناخ اقتصادي شفاف قائم على مؤسسات اقتصادية تتفاعل مع بعضها لبناء الاقتصاد ومنافسة الشركات الأجنبية، ومن أهم النقاط التي يجب تطبيقها كذلك هو إقامة شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بما يوظف اليد العاملة المؤهلة، فعصر العولمة هو عصر إقامة شراكة استشرافية بين القطاع العام والقطاع الخاص.

وفي سياق حديثنا عن دور الاستشراف في التنسيق بين مخرجات الجامعة وسوق العمل في الجزائر لابد من تغيير الذهنيات وأنماط التفكير في المنظمات الإدارية من تفكير سكوني جامد إلى تفكير علمي متجدد. أي سلوكات وأنماط تفكير جديدة تواكب تطلعات الشباب الجزائري وتعي نقاط قوته ونقاط ضعفه، وهذا العامل مهم وهو الذي يساعد خريجي الجامعات الجزائرية من تأصيل الثقة في مؤسسات دولتهم الوطنية وعدم مغادرتهم إلى بلدان أجنبية تنزف طاقاتهم التي استمدوها من وطنهم الأم الجزائر عبر مراحل عديدة وشاقة.

وفي الأخير يمكننا القول إنّ عصر العولمة يتطلّب الاعتماد على النفس والإصرار على خلق بيئة محفّزة من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي والمحافظة على الموارد المتوفّرة البشرية والمادية، فلا يمكن أن تنجح السّياسة الاقتصادية في الجزائر إذا لم تكن نابعة من خطط المختصين الوطنيين، وتطبق في إدارة مؤهّلة معرفيا وتكنولوجيا وتنظيميا. فالجزائر من خلال الوضع الراهن أفرزت سياساتها السابقة ظواهر سلبية مثل بطالة الفئة المتعلمة وخريجي الجامعات، وتهميش المفكرين والباحثين والمختصين، وغيرها من الظواهر الأخرى مثل ظاهرة الرشوة والمحسوبية والمحاباة، وعليه يتعيّن على القيادة السّياسية أن تعي درجة هذه الظواهر المعيقة للتنمية

الاقتصادية حاليا وتوفّر كل السبل مستقبلا للتقليل من انتشارها أكثر حتى يجد المواطنون الاستقرار والثقة لخدمة الوطن والعمل فيه بكل جدٍّ وإخلاص.

المراجع:

1. ك. اريك دريكسلر وآخرون، **استشراف المستقبل ثورة التكنولوجيا النانوية**. ترجمة: رؤوف وصفى، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016، ص07.
2. سينثياج واغنر، **الاستشراف والابتكار والاستراتيجية نحو مستقبل أكثر حكمة**، ترجمة: صباح صديق الدملوجي، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009، ص382.
3. عمر أحمد همشري، **إدارة المعرفة الطريق إلى التميّز والريادة**. عمّان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2012، ص299.
4. شهرزاد زغيب وحكيمة حليمي، "الاقتصاد الجزائري ما بعد النفط: خيارات المستقبل"، في: أمال قاسيمي وآخرون، **الجزائر إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (64)،2013، ص402
5. موسى قاسم القريوتي وعلي خضر مبارك، **أساسيات الادارة الحديثة**. ط02، عمان: دار تسنيم للنشر والتوزيع، 2004، ص187.
6. ليلى كامل البهنساوى، "رؤية أرباب العمل لمخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل دراسة على عينة من أرباب الأعمال بالحضر"، **مجلة كلية الآداب**، جامعة القاهرة، العدد 78، العدد3، ابريل 2018، ص 14.
7. عمار بوحوش، "مسألة توظيف العلم لخدمة الانسان العربي"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 02، 1988، ص82-97.
8. عمار بوحوش، "الشراكة بين القطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص في التنمية الوطنية بين التنافس والتكامل"، 14 يوليو 2020، تاريخ الاطلاع: 25-10-2020. نقلا عن: https://www.ammarbouhouche.com
9. وليد بيبي، "خريجو الجامعات الجزائرية (عمال المعرفة) بين وهم العمل و هاجس البطالة الذكية"، **مجلة الانسان و المجال** (الصادرة عن معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية المركز الجامعي نور البشير بالبيض)، الجزائر. عدد خاص، 03 أفريل 2016، ص63.

10. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.تاريخ الاطلاع: 10-10-2020. https://www.mesrs.dz/universites

11. علي الخضر،"القطاع العام من منظور الليبرالية الاقتصادية"، **صحيفة اقتصاد**، دمشق،2002، ص11.

12. سليمان الكعبي، " كيف نشأ مفهوم الاستشراف وكيف تطور؟"، 01-11-2019، تاريخ الاطلاع: 14-12-2020 نقلا عن موقع:https://ummah-futures.net

13. محمد بن عبدالرحمن آلائيوال مدني، "مفهوم الاستشراف(علم المستقبل)، 10 يوليو 2017، تاريخ الاطلاع: 12-09-2020، نقلا عن موقع: https://allaiwalmadani.wordpress.com

14. "قراءة المستقبل لإدارة المستقبل"، دت ن، تاريخ الاطلاع: 23-11-2020، نقلا عن موقع:http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/226.htm

15. صالح الحموري ورولا المعايطة، "استشراف المستقبل وصناعته"، 05-08-2019، تاريخ الاطلاع: 22-06-2020، نقلا عن موقع: https://edara.com/Article/Details//5813

16. نسرين محفوف، "خبراء يدعون الى إعادة تكييف التخصّصات مع ما يتطلبه سوق العمل:
300ألف بطال يتخرج سنويا من الجامعات"، 21 يوليو 2018، تاريخ الاطلاع: 23-11-2019، نقلا عن موقع: https://www.eldjazaironline.net/Accueil

17. نور الهدى بوطيبة، "مبادرة صناعة الغد..قاطرة افكار الاستشراف في الجزائر"، 02-02-2020، تاريخ الاطلاع: 06-07-2020، نقلا عن موقع: https://el-massa.com/dz/news/